



تونس في 19 أكتوبر 2017

بيان توضيحي حول الشكوى القضائية الموجهة لمسؤولين بالمعهد العالي للتصرف بتونس وظاهرة اللجوء إلى القضاء في خلافات بيداغوجية

تتابع الوزارة عن قرب ومنذ أشهر ملف الخلاف الذي تطور إلى شكوى قضائية موجهة لمسؤولين بالمعهد العالي للتصرف بتونس وفي ما يلي بعض التفاصيل لإثارة الرأي العام :

- اتصل والد الطالب عدة مرات برئيس الديوان ومسؤولين ساميين بالوزارة للفت انتباههم لما سماه "مظلمة" تعرض لها ابنه. وتحرت الوزارة في كل مرة لدى إدارة المعهد وهيكله البيداغوجية ولم تعان أي خلل أو خرق للإجراءات تدعم "تظلم" الطالب وتستوجب التدخل.
- بتكليف من السيد الوزير اتصل المدير العام للتعليم العالي وعضو من ديوان الوزارة بالمسؤولين المعنيين بالشكوى القضائية حال ورود الاستدعاء الموجه لها للاستفسار ولإعلامها بحقيقتها في طلب تسخير محام لتمثيلها لدى السلطات القضائية باعتبار أن الشكوى قد وجهت لها بصفتهما. وهذا ما تم.
- وان تأسف الوزارة لهذه الظاهرة الجديدة في الوسط الجامعي، تذكر أنه من حيث المبدأ واحترام القانون، لا يمكن منع أي طرف من اللجوء إلى القضاء .
- ونظرا لتواتر وتزامن هذه القضايا المؤسفة (4 شكاوي شبيهة في المدة الأخيرة) ترمم الوزارة إحداث آليات وقائية واستباقية قد تجنب تنامي هذه الظاهرة الجديدة ومنها تركيز خلايا وساطة بالوزارة والجامعات قصد التدخل السريع لفض هذه النزاعات بالتراضي واحترام القوانين وحقوق كل أطراف الخلاف تجنباً لتحويلها إلى شكاوى قضائية. هذا وستنظر الوزارة في أقرب الآجال في الإجراءات التطبيقية والآليات المناسبة لتفعيل هذه المبادرة مع كل الأطراف المعنية.
- وان تلمن الوزارة تضامن الجامعيين وتنهم استياءهم، تدعو مرة أخرى كل الأطراف إلى التثبت من تفاصيل الملفات والتحلي بالرصانة والتعبير عن مواقفهم بكل حرية ومسؤولية.